يخرج الغالب فيجوز له ان يفعل ذلك في المسجد والى هذا اشار بقوله او تكون بيعه وشراؤه
اللهم ان هما عبارة عما التجارة في المسجد اي يجوز له فعل ذلك والراجح الاحتمال الاول الموافق لما
قاله ق وانما المسجد وكذا اخارجه بين يديه واما اذا خرج عن ذلك فيفسد اعتكافه
لم يقصد بل وقع كبيع حيث كان يجري بعقد سلعة فيه بدون سمسار وكثرة وكذا لا يضر بيعه
بيع وشرى فيما ترقى ان عقد وقوله في المسجد وشمله بين يديه والخروج عن ذلك بطل اعتكافه
الا انه اذا كان بسمسار اي ما ذكر من العقد والتجارة وقوله منع اي حرم ولا يفسد الاعتكاف
في الوجهين اي اذا كان بسمسار ام لا وكذا اي يمنع البيع منه يحرم خلافا اي سواء كان في ثمن الحرمة
او الكرامة وصورة الجواز كما توهم ويجوز له الخروج لغير التجارة مما لا يستغني عنه ولو نادرا
بعيد بحيث لا يتحاوز في العادة مثله ويشترط ان لا يعد من يشتري له انه يجوز للمعتكف
ظم الحرمة مثل ان يفوت الخ اي بعشرة ايام او يتوالى اعتكاف الايام دون الليالي او
العكس وكذا الوشرط ان عرض له امر يوجب القضاء لا قضاء عليه لم يفده والا فرق في ذلك بين
ان يشترط ذلك قبل دخول المعتكف او بعده فان بدا لي في الخروج اي فان بدا لي رأي في الخروج
ذلك لان الضمير يكون واضافة امام المسجد بينه الراجح واشاربه الى ما يقرن
لا يكون الخ اي اشار به للرد على من يقول لا يكون امام المسجد فقد حكي بن وضاح عن كون
انه لم للمعتكف الامامة في الفرض والنفل اي بل يجوز اذ يكون امام المسجد جواز استوى الطرفان
على ما قال ج حيث كان لا بد هنا من صحة استوى طرفاه او يجب ان يكون راتبا في المسجد وهو
المتجه وقوله او انما اخبر بالجواز اي بدون ان يكون قصده الرد فقط بما قبله ثم ان حمل الجواز
على المستوى الطرفين واضح وان حمل على المستحب وافق المعتمد وقد قال ابو الحسن الخ
تأييد للاحتمال الثالث الذي اظن ان المراد هكذا كلام ق وقوله وقد نص في المختصر اي
الموافق للاحتمال الاول كما اشرنا له كان يعتكف وهو الامام قد علمت ضعف قول
المختصر وان المعتمد استحباب كونه راتبا للموافق للحديث بمعنى يتقد النفي الاولي ان
يتولى بياض له عقد النكاح سواء كان رجلا او امرأة وانما عبارته في فاسده بانه يتأتى
بالتين المجمعة اي يتلبس به وهو في مجلسه واما لو كان بغير مجلسه فانه كان في المسجد كره
وانه كان خارجه حرم وبطل اعتكافه بانه لا يطول التأخر عنه والا كره ان اصل جواز
النكاح



النكاح لكل احد ومنها ان المعتكف ضعيف عن السعي للمسجد بخلاف المحرم وان مفسدة الاحرام
اشد من مفسدة النكاح لا يتأتى الخ اي بفتح اوله اي كما يعقد لنفسه وقوله ولا يتكلم
اي بضم اوله اي لا يعقد لغيره فالم شاحج الموطأ ومن اعتكف اول الشهر الخ يعني اول شهر
من الشهور غير رمضان حمله على ذلك انه اراد ان المعتكف يريد ان يعتكف كل الشهر واما لو كان
الفرض اعتكاف عشرة ايام مثلا فلا حاجة الخ ذلك المفيد وهذا يجري ايضا فيقول او وسطه
بعد غروب الشمس اي لانقضاء اعتكافه بغروب الشمس اخر يوم وافرم انه لا يجوز له
الخروج قبل الغروب وهو كذلك من غير خلاف واختار ابو اسحق المروزي سكنة الليلة التي هي
تلي اخر ايام الاعتكاف لقول ابي سعيد الخ هذا الحديث رواه البخاري بمعناه ابي سعيد
الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعتكف في العشر الاوسط من رمضان فاعتكف
عاما حتى اذا كان ليلة احدى وعشرين وهي التي يخرج صبيحتها من اعتكافه قال من اعتكف
معي فليعتكف العشر الاواخر وقد رايت هذه الليلة ثم انسيتها وقد رايتني اسجد في ماء وطين
من صبيحتها فالتمسوها في العشر الاواخر والتمسوها المقصود منه وان اعتكافها ابي يلزمه
ما يتصل به اعتكافه يوم الفطر اي اذا يكون اخر غروب الشمس ليلة عيد الفطر
على المتم الخ وتقابله يجب البيات ذكره ق في المسجد اي التي اعتكف فيه قال للعهد
لتفخيم عليه الصلاة والسلام اي وليصل عبادة بعبادة وما ذكره جرى على الغالب
اي من اختصاص الاعتكاف بيوم الفطر ولم يذكر يوم النحر
وفي بيان الخ وحمل الحم على عشر الحكم وبيان القدرين كان احسن حمله على الكل
وحده لمضمونه وبيان الخدر فيه ما تقدم والاولى ان يزيد وبيان القدر الخرج
وفي بيانه حكم ما شية ابن وبيانه القدر المخرج منه والقدر الخرج وبيان ما به القدر اي
القدر الذي يجب فيه الزكاة اي وبيان القدر المخرج وذكر الجزية زاد لنظائرها اذ لو
اسقطها لتوهم ان الجزية تزكى ولا قائل به وبيان القدر الخرج الاولى حذف بيان
كيلو معطوفا على ما ذكره اي ذكر من تؤخذ منه وذكر القدر فيكون مشتركا لهم الاخبار بعضه
كما يقتضيه حله وشرع اي ذكر هذين ولم يترجم لهما والزيادة معطوف تفسير على قول
النمو واراد بالزيادة المعنى لا الذات الزيادة اذ اكثر والكثرة موزيادة
مال مخصوص ربع العشر مثلا يؤخذ من مال مخصوص وهو الذهب والفضة وغيرهما ذكر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)